المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/06/2015

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تباشر أولى مهامه

الرباط 27/4/13

خالد فاتيحي
(صحافي متدرب)

في إطار الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة للجماعات الترابية، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول اجتماعاتها، في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب.

وقد تدارست اللجنة خلال اجتماعها الأول، الذي عقد أول أمس الاثنين بمقر المجلس بالرباط، مسألة تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الإعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وتجدر الإشارة إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل، بالإضافة إلى تحديد مواعيد انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015، انتخاب مجالس العمالات والاقاليم المقرر يوم 17 شتنبر برسم 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر من نفس السنة.

يذكر أن القانون 30-11 «المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011، نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد، والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين، ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتضم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، بالإضافة إلى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنها، أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، إضافة إلى ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الرميد وحصاد ينتظران اليزمي

مازال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، ومحمد حصاد، وزير الداخلية، ينتظران توصلهما من إدريس اليازمي بمسودة مشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي ينص المخطط التشريعي على إخراجه ما بين 2013 و2014. وكشفت مصادر عليمة أن السبب الحقيقي وراء تأخير الإفراج عن النص الجديد يكمن في الصراع الدائر حول سلطة الإشراف على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تطبيقا لمقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأضافت المصادر ذاتها أن الحسم في هذا الموضوع بين مجلس اليازمي والحركة الحقوقية سيعجل بإحالة المشروع على الرميد وحصاد، كما ينص المخطط التشريعي، لإبداء رأيهما قبل إحالته على المجلس الحكومي والبرلمان.

1699/1

العمري يدعو إلى السماح للجيش بالتصويت في الانتخابات

16991/8-5

الرباط
عبد الحق بلشكر

يرى نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة إلياس العمري أن الجيش يجب أن يتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الشعب المغربي، ومنها التصويت في الانتخابات. العمري قال، أمس، في لقاء منتدى وكالة المغرب العربي، إن أغلب مناضلات ومناضلي حزب الأصالة والمعاصرة «مع هذا المقترح»، مضيفا: «شخصيا أرى أن الجيش المغربي يجب أن يتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الشعب المغربي»، مضيفا: «في بعض اللحظات يتحول كل المواطنين إلى جيش دفاع، وفي بعض البلدان الشعب كله جيش». ويأتي هذا في وقت سبق لعبد الله بوانو، رئيس فريق العدالة والتنمية، أن هاجم هذا المقترح، واعتبره «مغامرة غير محسوبة».

وبخصوص موقف حزبه من الحريات الفردية، من قبيل الشذوذ الجنسي أو المثلية، وحفلة «لوبيز»، وفيلم «الزين اللي فيك»، قال العمري إن القوانين المغربية تتضمن مقتضيات «ضد الحريات»، لكنه يرى أن «المشكل لا يكمن في من مع، أومن ضد الحريات الفردية، إنما في كيف نناقش هذه المواضيع في الفضاءات العمومية».

القيادي في البام أضاف قائلا: «كشخص، لا يمكنني أن أكون ضد الحريات لأنني عانيت من غياب الحرية»، مشددا على أن «إلياس العمري علماني ولا يمكنه أن يصادر حق الآخر». ومن جهة أخرى، دافع العمري عن فيلم نبيل عيوش، وانتقد قرار الحكومة منعه، وقال: «إن الحكومة تسرعت في المنع قبل أن تشاهد الفيلم»، مضيفا: «وزير الاتصال مارس حكم الشعب لمنع الفيلم بدعوى أن الشعب لا يقبل الفيلم»، محذرا من أن وزير الاتصال قد يعاني غدا رفقة حزبه بسبب قرارات تتخذ باسم «حكم الشعب»، مذكرا بدعوات حل حزب العدالة والتنمية في أعقاب أحداث 16 ماي 2003.

التفاصيل ص 3

يرى نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة إلياس العمري أن الجيش يجب أن يتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الشعب المغربي، ومنها التصويت في الانتخابات.

قيادي البام يدعو إلى فتح الفضاءات العمومية لمناقشة المثلية والحريات الفردية

العمري يدعم مقترح اليزمي بالسماح للجيش بالتصويت

16991-3

إلياس العمري

الرباط
عبد الحق بلشكر

عبر إلياس العمري، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن دعمه لمقترح مشروع قانون تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقضي السماح لعناصر القوات المسلحة الملكية، وحاملي السلاح من القوات العمومية، بالتصويت في الانتخابات، وهو الموقف الذي عارضه بشدة حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة. العمري قال، أمس في لقاء منتدى وكالة المغرب العربي، إن أغلب مناضلات ومناضلي حزب الأصالة والمعاصرة «مع هذا المقترح»، مضيفا «شخصيا أرى أن الجيش المغربي يجب أن يتمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الشعب المغربي»، مضيفا «في بعض اللحظات يتحول كل المواطنين إلى جيش دفاع، وفي بعض البلدان الشعب كله جيش». ويأتي هذا في وقت سبق لعبد الله بوانو، رئيس فريق العدالة والتنمية، أن هاجم هذا المقترح، واعتبره «مغامرة غير محسوبة».

وبخصوص موقف حزبه من الحريات الفردية، من قبيل الشذوذ الجنسي أو المثلية، وحفلة «لوبيز» وفيلم «الزين اللي فيك»، قال العمري إن القوانين المغربية تتضمن مقتضيات «ضد الحريات»، لكنه يرى أن «المشكل لا يكمن في من مع، أو من ضد الحريات الفردية، إنما في كيف نناقش هذه المواضيع في الفضاءات العمومية». القيادي في البام أضاف قائلا «كشخص، لا يمكنني أن أكون ضد الحريات لأنني عانيت من غياب الحرية»، مشددا على أن «إلياس العمري علماني ولا يمكنه أن يصادر حق الآخر». ومن جهة أخرى، دافع العمري عن فيلم نبيل عيوش، وانتقد قرار الحكومة منعه، وقال «الحكومة تسرعت ولم تر الفيلم»، مضيفا «وزير الاتصال مارس حكم الشعب لمنع الفيلم بدعوى أن الشعب لا يقبل الفيلم»، محذرا من أن وزير الاتصال قد يعاني غدا رفقة حزبه من قرارات تتخذ باسم «حكم الشعب»، مذكرا بدعوات حل حزب العدالة والتنمية في أعقاب أحداث 16 ماي 2003. أما بخصوص نقل حفل المغنية الأمريكية جينيفر لوبيز، وشكاية رئيس الحكومة إلى الهاكا، فاعتبر العمري أن «بنكيران لجأ إلى التشكي إلى الهاكا بدون تفويض من المجلس الحكومي»، واعتبر العمري، الذي كان أحد حكماء الهاكا سابقا، أن هناك عبارة واحدة في قانون الاتصال السمعي البصري وصفها بـ«الغامضة»، هي عبارة «الأخلاق الحميدة»، وقال «كل واحد يؤول الأخلاق الحميدة حسب منظوره، وصاحب التأويل النهائي يجب أن يكون هو القضاء».

> «لا يمكنني أن أكون ضد الحريات لأنني عانيت من غياب الحرية»

وحول ما إذا كان سيترشح للانتخابات المقبلة، قال إلياس العمري، نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، إنه لم يسبق له أن ترشح، مضيفا «ترشحت مرة واحدة في حياتي لتولي مسؤولية في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في إطار تحد مع رفيق آنذاك». وبرر العمري سبب نفوره من الترشح بوصية والده، حيث قال «والدي أوصاني ألا «أربي الكبدة» على ثلاث: المال والسلطة والجمال». وأضاف «كان والدي يقول لي «البلاصة التي ستصعد إليها راك غادي تنزل منها وكنت أرد «البلاصة التي سيكون ممكنا النزول منها لن أصعد إليها». وبخصوص سر تحذيره من الجمال قال العمري «كان والدي يقول لي لا تتزوج امرأة جميلة لأنها حين تمرض لن يبقى لها جمال».

وأكد العمري أن حزبه عازم على تغطية جميع الدوائر الانتخابية في الانتخابات المقبلة، مضيفا «سنغطي جميع الدوائر إلا ما لم نستطع له سبيلا»، وشدد على أنه سيكون هناك تشدد في منح التزكيات للمرشحين حتى لا يسقط حزبه في أخطاء، وقال «نطمح إلى تسيير أكبر عدد من الجماعات».

وبخصوص سر ظهوره المتكرر في الوقت الذي يغيب فيه الأمين العام للحزب، مصطفى الباكوري، الرجل الأول في الحزب، قال إلياس العمري إن حزبه «لا يوجد فيه رجل أول أو ثاني أو ثالث»، لأن «الأمر يتعلق بحزب قائم على التطوع»، مضيفا أن التراتبية توجد «في الإدارة وليس في العمل التطوعي». واعتبر العمري أن الباكوري يؤدي دوره كأمين عام للحزب، وأنه «هو صاحب القرار الأول والأخير حسب قوانين الحزب»، لكنه اعتبر أن عدم ظهوره كثيرا يعود لكونه «له وظيفة يأكل منها الخبز»، مضيفا «أنا أيضا لا آكل الخبز من السياسة». وبرر العمري سبب ظهوره المتكرر بأنه «ليس فقط بسبب الاستعداد للانتخابات، وإنما أيضا من أجل أن أرى واسمع ما يجري حتى لا نخطئ كثيرا في مرحلة منح التزكيات».

بيان اليوم

القاضيات العربيات يطالبن بإرادة سياسية أكبر لدعمهن

مؤتمر إقليمي بالقاهرة يؤكد على ضرورة تعزيز المساواة في تولي أعلى المناصب القضائية

طالبت قاضيات من مجموعة من البلدان العربية، ومن بينها المغرب، بتعزيز الإرادة السياسية الداعمة لتأكيد وجود المرأة في مجال القضاء، وترجمتها في صور تشريعات وآليات وهياكل تضمن تحقيق المساواة للمرأة ومشاركتها العادلة في هذا المجال.

وشددت القاضيات العربيات، في مجموعة من التوصيات الصادرة مساء الأحد الماضي في ختام أشغال المؤتمر الدولي حول «القاضيات في الوطن العربي: تحديات، عقبات، إنجازات»، على ضرورة تأكيد وجود المرأة في جميع مجالات القضاء، وفي أعلى المناصب القضائية على قدم المساواة مع القضاة من الرجال، مع ضمان تكافؤ الفرص للجنسين انطلاقا من مبدأي الكفاءة والمساواة.

ودعا المؤتمر، الذي احتضنته القاهرة على مدى يومين، إلى «استحداث تشريعات تراعي الاعتبارات العائلية، باعتبار أن الأسرة هدف ومسؤولية كل من الرجل والمرأة».

كما دعا المؤتمر إلى الاستمرار في تفعيل الالتزامات الوطنية إزاء الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والتي صادقت عليها الدول العربية، مؤكدا على ضرورة المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في جميع المجالات العامة كشرط لتحقيق أهداف التنمية والإصلاح.

وأوصى أيضا بإنشاء أكاديمية لإعداد القضاة قبل إلحاقهم بالعمل، تقوم بتنظيم اختبارات لاختيار القضاة، معتمدة مبدأ الكفاءة كشرط لتعيين القضاة من الجنسين عبر مسابقات شفافة وحيادية.

ودعا المؤتمر أيضا إلى الاهتمام بتكوين القاضيات في مجال حقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة وكيفية تفعيلها في الأحكام الوطنية.

وحث على إنشاء هيئات قضائية مستقلة للفصل في الدعاوي التي تحمل طابع التمييز داخل القضاء حتى لا يكون القرار والطعن عليه أمام ذات الجهة، وكذا على تطوير خطاب ديني اجتهادي مستنير بشأن تولي المرأة منصب القضاء من شأنه تغيير الثقافة المناهضة لعمل المرأة بالقضاء وبسائر المناصب القيادية.

وأوصى المؤتمر بتكوين شبكة للقاضيات في الدول العربية تتولى إدارة التواصل بين القاضيات وتعمل على تمكين المرأة في سلك القضاء، مع التنسيق مع الشبكات الإقليمية الراهنة.

ودعا المؤتمر الإعلام أيضا إلى الاهتمام بقضية تمكين المرأة في سلك القضاء وإعداد حملات إعلامية معنية بهذه القضية تحديد ا، لنشر ثقافة قبول المرأة القاضية على منصة القضاء، مؤكدا كذلك على أهمية دور المجتمع المدني في نشر ثقافة تولي المرأة القضاء في المجتمع.

وكان مؤتمر «القاضيات في الوطن العربي: تحديات، عقبات، إنجازات»، الذي نظمته منظمة المرأة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الفرنسي بالقاهرة، بمشاركة لفيف من القاضيات العربيات والفرنسيات وأساتذة وخبراء في مجال القانون من المنطقة العربية، قد بحث، على مدى يومين، حضور المرأة العربية في سلك القضاء والتجارب العملية والتطبيقية بهذا الخصوص، وكيفية التغلب على المعوقات التي تحول دون دخول المرأة العربية هذا الميدان بشكل عادل، وكذا التحديات التي تواجهها داخله.

وتناولت جلسات المؤتمر محاور همت «التطور التشريعي والتطبيق العملي لوضع المرأة في القضاء»، و«المكانة الحالية للمرأة في القضاء: نماذج إقليمية»، و«تأثير المجتمع المدني ودور الإعلام على عمل المرأة بمنصة القضاء»، و«التوازن بين الحياة الخاصة والحياة العملية : القاضيات في مواجهة التحديات المجتمعية والموروثات الثقافية»، و«التوازن بين الحياة الخاصة والحياة العملية: القاضيات في مواجهة التحديات المجتمعية والموروثات الثقافية، القيمة المضافة لأن تصبح المرأة قاضية».

وشاركت من المغرب في هذا المؤتمر، كل من القاضية عائشة الناصري، رئيسة الجمعية المغربية للنساء القاضيات، وكيلة الملك وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والأستاذة السعدية وضاح، العضو المؤسس لشبكة النساء القاضيات في العالم العربي وإفريقيا، التي تأسست بمراكش في العام الماضي.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تشرع في تحيين وثائق لجنة الاعتماد

10-2 / 4641

■ فتن العفاني

في إطار الاستعدادات الجارية للاستحقاقات الانتخابية القادمة التي سيشهدها المغرب مع مطلع شهر شتنبر القادم ، عقدت أول أمس الاثنين اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أولى اجتماعاتها ، و التي تعد إحدى الآليات الأساسية ضمن مسار توفير ضمانات النزاهة والشفافية في العمليات الانتخابية التي نص عليها دستور 2011.

وأفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له بالمناسبة، عممه على وسائل الإعلام، أن هذا الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة خصص لتدارس مسالة تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد، والتي تشمل القانون الداخلي وطلب الاعتماد وميثاق الملاحظة وإعلان تلقي الترشيحات ،وشارة بطالة الملاحظة، فضلا عن تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأضاف أن ملاحظة الانتخابات ستشمل انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر إجراؤها بتاريخ 4 شتنبر القادم، ومجالس العمالات والأقاليم المحدد إجراؤها يوم 17 شتنبر وانتخاب مجلس المستشارين المقرر إجراؤها بتاريخ 2 أكتوبر القادم.

ولم يفت المجلس أن يذكر بمقتضيات قانون سلامة الانتخابات والذي يحمل رقم 30.11، المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات الصادر في أكتوبر 2011، والذي نص على إحداث لجنة خاصة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاعتماد ملاحظي الانتخابات والتي تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وبناء على ذلك فاللجنة المذكورة يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتتألف من 11 عضوا، أربعة يمثلون القطاعات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والخارجية والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وآخر عن الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باقتراح من الجمعيات السالفة الذكر.

ويشار إلى القانون الخاص بسلامة الانتخابات اشترط على الهيئات التي ترغب في مراقبة سير الانتخابات تقديم طلب الاعتماد المنصوص على شكله من لدن الإدارة إلى اللجنة الخاصة باعتماد الملاحظين الانتخابيين المحدثة لهذا الغرض والتي لها صلاحية تحديد أجل تلقي الطلبات مع إخبار العموم بذلك عن طريق وسائل الإعلام العمومية.

هذا على أن نفس اللجنة تضطلع بمهمة البت في الطلبات ومنح بطائق الاعتماد، وتحديد مجالات الملاحظة المرغوب فيها ويشترط في المراقبين ألا يكونوا مرشحين في أية دائرة انتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها كما ألزم المنظمات غير الحكومية الأجنبية بتقديم طلباتها إلى اللجنة المذكورة بواسطة ممثلها القانوني عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

اجتماع لجنة مراقبة الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

3664

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الإثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه أمس الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية: انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 11-30 "المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات".

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

(ومع)

الصبار: التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان أصبح مطية تستعملها «البوليساريو» بعد انسداد الآفاق أمامها

21852

سلا (و م ع)- قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن «التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من قبل «جبهة البوليساريو» وبعض المنظمات غير الحكومية، أصبح مطية جديدة تستعملها الجبهة بعد انسداد الآفاق أمامها، من أجل افتعال الصراع ومنازعة المغرب في شرعية انتماء أقاليمه الجنوبية إلى المملكة.

وأوضح الصبار، خلال لقاء تواصلي نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب، مساء الثلاثاء المنصرم، أن «القضايا العادية التي نجدها في عدد من مدن المملكة أصبحت بالتالي تتحول إلى قضايا حقوقية وسياسية، وأن عددا من معتقلي الحق العام، سواء في العيون أو الداخلة بل وحتى في مناطق غير متنازع عليها، يتحولون لتقارير معتقلي رأي ومعتقلين سياسيين».

وحول إمكانية وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لميثاق يحدد المعايير التي من خلالها تنجز المنظمات غير الحكومية تقاريرها حول الوضع الحقوقي بالمغرب، أكد الأمين العام، أن المغرب بلد مفتوح في وجه مختلف المنظمات الدولية وعلى جميع الآليات من أجل التعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن تقييد عمل هذه الهيئات غير الحكومية التي تزور المغرب باستمرار وتعقد لقاءات وندوات صحفية.

من جهة أخرى، أكد الصبار في رده على الإضافة التي جاء بها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد، أخيرا بمراكش، أن اختيار المغرب هو اعتراف بما حققه في المشهد الحقوقي العام، والمنجزات والمكتسبات التي تحققت وذلك بفعل وجود إرادة سياسية عليا، وديناميةالمجتمع المدني وقواه الحية، وهو رهان سياسي بالنسبة للمغرب ولدول الجنوب، مضيفا أن المنتدى شكل أيضا فرصة مناسبة لنشطاء حقوق الإنسان والخبراء المنتمين لدول الجنوب ليساهموا في التنظير لقضايا حقوق الإنسان بعدما كانت حكرا على دول الغرب.

وأبرز أن المنتدى، الذي عرف مشاركة أزيد من 7 آلاف مشارك يمثلون أكثر من 94 دولة من مختلف القارات، يعد أكبر تظاهرة حقوقية يعرفها العالم، ظهرت فيها قضايا جديدة تهم الإنسانية جمعاء، جرى تدارسها عبر تفكير جماعي من أجل التوافق عليها. كما وقف المشاركون في المنتدى الذي اتسم بنقاش حر ومتنوع ومتعدد، على الأنشطة الموازية التي واكبت أشغال المنتدى من طرف هيئات المجتمع المدني.

وبخصوص موضوع العاملات في المنازل، أشار الصبار إلى أن المجلس أبدى ملاحظاته على مشروع قانون العمال الذي تم عرضه عليه، أكد خلالها على ضرورة أن تستفيد هذه الشريحة من المجتمع من كل الضمانات التي تمنح للعمال داخل المنازل بمقتضى مدونة الشغل، إضافة إلى مقتضيات حمائية خاصة.

وكان رئيس مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب، بوبكر التطواني، أكد في كلمة خلال افتتاح هذا اللقاء الذي يتزامن والاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن موضوع حقوق الإنسان من بين أكثر المواضيع حضورا على الساحة الوطنية، مدعوما بإرادة سياسية ثابتة وراسخة عكستها مواقف جلالة الملك محمد السادس في مختلف المناسبات.

وأبرز أن الدينامية والتحولات العميقة التي تشهدها البلاد ساهمت في تعزيز صلاحيات وتنوع مجالات تدخل المجتمع المدني الذي يقوم بدور أساسي في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض، بها والدفاع عنها بين مختلف الفئات، خاصة في المناطق النائية والفقيرة والمهمشة التي تعد أكثر المناطق والفئات الاجتماعية تعرضا لانتهاك حقوقها الأساسية.

وأشار إلى أن العديد من التساؤلات والانشغالات مازالت حاضرة في المشهد الحقوقي، خاصة منها ما يتصل بتقوية أسلوب التواصل لفائدة المجتمع المدني، ومواكبة مدى تأثير القانون على سلوك الأفراد والجماعات المعنية بحقوق الإنسان، وكيفية التعامل الإيجابي والديمقراطي مع التقارير الدولية، وإعداد برامج بيداغوجية في مجال حقوق الإنسان، واعتماد المقاربة المثلى في إبقاء مراقبة وتتبع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية ضمن الإطار المغربي.

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015 ..

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر °2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 30 – 11 «المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات».

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال° وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان° وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة° وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

أما الأخ أحمد توفيق احجيرة رئيس المجلس الوطني لحزب ... على اعتماد تعمير سلس وتحقيري يحقق دورا مركزيا ...

الحق في حفظ الذاكرة المنجمية لمدينة جرادة

استحضار الماضي و التطلع نحو المستقبل

2/23334

جرادة ، عياد الأزعر

جمع موضوع يوم دراسي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج يوم السبت 06 يونيو 2015 دار حول « الحق في حفظ الذاكرة المنجمية لمدينة جرادة: استحضار الماضي و التطلع نحو المستقبل » أكاديميون و أكاديمية بمنجميين سابقين منهم مهندسون، أطر ممتازون، أطر عاديون و عمال إضافة إلى عدد من جمعيات المجتمع المدني بجرادة و كذا جمعية أصدقاء جرادة حاسي بلال الفرنسية...

و في الجلسة الافتتاحية لهذا اليوم الدراسي الذي حضره عامل إقليم جرادة رفقة الكاتب العام للعمالة و عدد من رؤساء المصالح الخارجية و الأمنية ، تناوب على الكلمات في هذا الموضوع كل من رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، رئيس المجلس الإقليمي، ممثل لوكالة تنمية عمالات و أقاليم الجهة الشرقية و ممثل عن جامعة محمد الأول بوجدة و النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بجرادة.

أما العروض الأكاديمية الذي تناوب عليها كل من مصطفى جلوق إطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (التاريخ و الذاكرة من خلال تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، عبد الحق الصدق أستاذ جامعي بكلية الأداب و العلوم الإنسانية بوجدة (ذاكرة مدينة جرادة من خلال الأصول الجغرافية لعمال مناجمها)، عبد الرحمان الحرادجي أستاذ بنفس المؤسسة السابقة الذكر (أهمية المتحف المنجمي و دوره في حفظ ذاكرة جرادة : قراءة في بعض النماذج في ضوء واقع المدينة و محيطها)، نعيمة شيخاوي من المعهد الوطني لعلوم الآثار بالرباط (إيكو- متحف منجمي : رافعة للتراث المحلي و التنمية البشرية المستدامة بجرادة) محمود عليوة رئيس جمعية إسعاف (دور المجتمع المدني في حفظ الذاكرة المنجمية لمدينة جرادة) فشكلت قاعدة للنقاش وردت تدخلات في شأنها لتليها ردود الأكاديميين...

أما الشق الثاني من اليوم الدراسي الذي كان مسبوقا بعرض شريط فيديو يؤرخ لبعض الذكريات الخاصة بالمنجم و كذا تصريحات المكرمين و المكرمات حول الذاكرة المنجمية فخصص لتكريم وجوه منجمية و كذا إطارات محلية أتت من أجل ذلك من مدن مختلفة و عرف الإلتقاء بينهم عناقات حارة لطول مدته إذا لم يكن لأول مرة في أغلب الحالات بعد إغلاق مناجم الفحم بل وصل إلى درف الدموع بسبب الحنين إلى هذه الذاكرة التي أعادت أيام زمان حيث تم تقديم هدايا رمزية عبارة عن أدرع لكل من محمد بولوم بالنيابة عن محمد اخريبش كممثل لنقابة الإتحاد المغربي للشغل، عبد اللطيف العلالي عن نقابة الإتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي فضل إشراك محمد فتحي عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتكريمه الخاص، محمد لصهب عن نقابة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عمر بلمالح عن نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و كذا العام خرماش رئيس سابق للمجلس الحضري لمدينة جرادة في الفترة ما بين سنتي 1976 و 1983...

و بعد مقطع موسيقي حول مدينة جرادة تم استكمال عملية التكريم حيث شملت كل من الناير زكاغ مهندس سابق بشركة مفاحم المغرب، مريم معدن إدارية سابقة بالشركة و فاطنة بنعلي مولدة سابقة بذات الشركة ليشمل 10 تميذ من مؤسسات تعليمية مختلفة الإقليم شاركوا في مسابقات إبداعية في مجال الذاكرة نظمتها في وقت سابقة نيابة وزارة التربية الوطنية بجرادة.

كما كان على هامش هذا اليوم الدراسي الذي احتضنه المركز الثقافي بالمدينة معرض لبعض المنتوجات التي تدخل في إطار ذاكرة جرادة المنجمية من أدوات قديمة، صور، مقالات صحفية، كتب....

هذه مواعيد وأجندة الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية: انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 30 – 11 « المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات ».

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين: أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل، والداخلية ،والشؤون الخارجية والتعاون، والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-556548.html

http://www.almaghribtoday.net/news/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9.html

http://www.devanture.net/news.php?id=340319

http://m.sahafaty.net/news4159803.htm

ذكرى أشهر "شهداء" حركة 20 فبراير

جددت جماعة العدل والإحسان، ونشطاء حقوقيون، المطالبة بالكشف عن حقيقة مقتل كمال عماري، أحد أشهر ضحايا مسيرات حركة 20 فبراير، بمدينة آسفي في يونيو 2011. كانت وفاة العماري حدثا بارزا في مسار هذه الحركة الاحتجاجية، إذ كان أول ضحية يسقط أثناء مظاهرة نظمتها الحركة وليس بعدها. ما يزال ملف عماري مفتوحا في إطار ما يصفه الحقوقيون بـ"الإفلات من العقاب"، رغم تدخل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وقيامه ببحث في القضية، أحال خلاصاته على الوزير الأول، آنئذ، ووزراء العدل والداخلية والصحة. رغم أن وزير العدل حينها راسل المجلس ليخبره بإحالة الملف على قاضي التحقيق، فإن النتائج لم تظهر بعد. بقي الإجراء الوحيد، الذي شهدته هذه القضية، هو تنقيل رئيس الضابطة القضائية بآسفي إلى مدينة مراكش مع فقدانه هذا المنصب.

http://zamane.ma/ar/author/admin/

في منتدى لاماب: العماري يتهم ابن كيران بتجييش الشعب ويحذره من خلق سلطة خارج سلطة المؤسسات

لم يمر ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء الثلاثاء حول موضوع «حزب الأصالة والمعاصرة والاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015 » والذي حل الياس العماري القيادي في الحزب ضيفا عليه، دون توجيه سهام النقد اللاذع الى رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران. قيادي حزب الجرار ونائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة حذر رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ومن خطورة خلق سلطة خارج سلطة المؤسسات.

وقال الياس العماري «نعيش سلطة خارج سلطة المؤسسات وهذا خطير»، وذلك في رده على سؤال صحافي يتعلق بفيلم المخرج نبيل عيوش «الزين اللي فيك»، ودعا إلى احترام المساطر القانونية والمؤسسات باعتبار أننا نعيش في دولة مؤسسات.

بالنسبة لالياس العماري، فإن فيلم عيوش لم يعرض على القنوات العمومية ولم يروج بالمغرب، وأن هذه النازلة لم تحترم فيها المؤسسات، إضافة الى ذلك فالبنسبة اليه فإنه لم يصدر بلاغ من المجلس الحكومي يقول بصريح العبارة أنه فوض لرئيس الحكومة رفع شكاية ضد مؤسسة حكومية أخرى، معتبرا أنه «كان على رئيس الحكومة أن يطلب الرأي إجبارا من المؤسسات المعنية بذلك وأن المؤسسة المختصة التأويل هي السلطة القضائية».

في نفس السياق ، اتهم الياس العماري وزير الإتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، بتطبيق حكم الشعب، وقال في هذا الصدد إنه «لا يمكننا النيابة عن المؤسسات ولا يمكننا إصدار قرار وحكم لأن هناك مؤسسات متخصصة».

وبالنسبة لمشاركة حزب الأصالة والمعاصرة في الانتخابات، كشف العماري على أن حزبه عازم على تغطية جميع الدوائر الانتخابية في الانتخابات المقبلة، مؤكدا أنه «سيغطي جميع الدوائر إلا ما لم نستطع له سبيلا»، لكنه أوضح « على أنه سيكون هناك تشدد في منح التزكيات للمرشحين حتى لا يسقط حزبه في أخطاء»، لكنه لم يخف طموح حزبه ل «تسيير أكبر عدد من الجماعات».

وأشار أن الحزب سينتقي 27 ألف طلب ترشيح في الإنتخابات الجماعية القادمة، وسينضاف اليهم 32 ألف مرشح سيرشحهم حزب الإصالة والمعاصرة، وهو العدد الذي من المرتقب أن يقدمه الحزب للتنافس على الإنتخابات المحلية المقبلة.

وحول توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** التي اقترح فيها امكانية فتح المجال للجيش للتصويت في الإنتخابات ، اعتبر الياس العماري أن «اجتهاد CNDH في حق مشاركة الجيش يتفق معه لأنه من حق الجيش المغربي أن يتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها باقي المغاربة».

قيادي البام كان عليه الرد على سؤال آخر حول نشاطات حركة فيمن والتعري قرب مسجد حسان بالرباط، وهو السؤال الذي طرحه صحافي وكالة الأنباء الاسبانية. وقال بالحرف لدينا مؤسسات قد نختلف معها أو قد تكون لا تعبر على تطلعات المغاربة، لكنها مؤسسات مغربية، والواجب أن أنتقد ولكن في احترام تام لهذه المؤسسات لكن مع الأسف القوانين المنظمة كما ورد في المادة 62 من القانون الجنائي تتوفر فيه مقتضيات ضد هذه الحرية الجنسية».

أوسي موح لحسن

http://www.ahdath.info/?p=81462

اجتماع اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال °وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان °وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة °وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس للجنة.

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وستشمل ملاحظة الانتخابات المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2

http://ihata.ma/?p=2375

مجتمع وجهات

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015 .. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها (بلاغ)

الثلاثاء, 9 يونيو, 2015 - 12:19

الرباط – عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

Partager

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D8%B3%D9%85-2015-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/

Activités Parlementaires

Elections 2015 : La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections tient sa première réunion (communiqué)

Mardi, 9 juin, 2015 à 15:53

Rabat- La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

Partager

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/elections-2015-commission-speciale-daccreditation-observateurs-elections-tient-premiere-reunion-communique/

ILYAS EL OMARI: «MUCH LOVED A ÉTÉ INTERDIT SANS ÊTRE VISIONNÉ»

Par Mohamed Chakir Alaoui le 09/06/2015 à 13h46 (mise à jour le 09/06/2015 à 16h49)

Le secrétaire général adjoint du PAM, Ilyas El Omari a déclaré, ce mardi 9 juin, que son parti envisage de couvrir pratiquement l'ensemble des circonscriptions électorales. Il est aussi revenu sur le film polémique de Nabil Ayouch, en taclant le gouvernement Benkirane.

"Nous comptons présenter aux communales et aux régionales du 4 septembre entre 31.000 et 32.000 candidats dont 27.000 pour les communales", a affirmé El Omari lors du forum de la MAP. "Je veille en personne sur la préparation et le choix de ces candidats pour lesquels le parti n'a pas le droit à l'erreur", a précisé le dirigeant du PAM en réponse à une question de Le360. Il également insisté sur le fait que la femme puisse pleinement jouer son rôle dans ces élections.

Répondant aux allégations qui lui font endosser le rôle effectif du numéro 1 du PAM, l'actuel secrétaire général adjoint du parti a balayé d'un revers de la main ces critiques, soulignant que les structures internes du parti répartissent les rôles et les actions de chacun: "Mes sorties répétées ces derniers temps s'expliquent par le fait que je suis le chef de la Commission chargée des élections".

Interrogé sur la position de son parti vis-à-vis du droit de vote des militaires tel que proposé par le **Conseil national des Droits de l'homme (CNDH),** El Omari estime que "les militaires doivent jouir aussi du même droit que l'ensemble du peuple mais nous devons attendre l'évolution de la population pour nous pencher et nous fixer sur cette question".

A propos de l'interdiction du film de Nabil Ayouch "Much Loved", le SG adjoint du PAM a sévèrement critiqué la position du ministre de la Communication, n'épargnant pas non plus le Chef de gouvernement. "La position du PAM sur cette affaire est claire car le film a été interdit alors que son réalisateur n'a même pas sollicité d'autorisation d'exploitation auprès du ministère de la Communication. Il n'a pas été visionné ici. En plus, les institutions- le gouvernement, le Parlement et justice -, n'ont pas été consultées ni respectées", a-t-il souligné.

A propos de la polémique qui enfle sur les libertés publiques, le dirigeant PAMiste s'est prononcé en faveur de ces droits. Il a proposé la révision du Code pénal de 1962, car, estime-t-il, la société évolue et progresse. "Il faut ouvrir un dialogue et un débat national sur cette question", préconise-t-il. Concernant les opposants à l'élargissement de ces droits, Ilyas El Omari a affirmé qu'il n'a pas à se prononcer à leur place..

A propos ses rapports avec Abdelilah Benkirane, le dirigeant du PAM a affirmé qu'il voue du respect pour le SG du PJD parce qu'il est le Chef de gouvernement de tous les Marocains. "Je ne suis pas fâché avec Benkirane. C'était un ami mais nous avons des idées divergentes. Et je ne m'empêche pas de critiquer son action. Je critique son action et non sa personne", a-t-il conclu.

http://www.le360.ma/fr/politique/ilyas-el-omari-much-loved-a-ete-interdit-sans-etre-visionne-42469

الانتخابات المقبلة تجبر اللجنة المكلفة بالملاحظة بمحلس حقوق الإنسان على عقد اجتماعها

في إطار الإعداد لعملية الملاحظة للانتخابات الجماعية والمهنية التي يرتقب أن يشهدها المغرب خلال هذا الصيف، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، اجتماعها الأول اليوم الاثنين بمقر المجلس بالرباط.

وتدارست اللجنة خلال هذا الاجتماع، حسب بلاغ توصل به Le360، تعديل الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد، ومنها القانون الداخلي، وطلب الاعتماد، وميثاق الملاحظة، وإعلان تلقي الترشيحات، وبطاقة الملاحظة، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأضاف المصدر ذاته، أن ملاحظة الانتخابات ستشمل كل من انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر المقبل، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر في السابع عشر من الشهر ذاته، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر من العام الجاري.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، خمسة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس للجنة

التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس.

يذكر أن القانون المحدد لشروط الملاحظة "المستقلة" للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011، نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها، وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/06/09/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84/

http://www.maghress.com/andaluspress/65319

http://www.le360.ma/ar/politique/48577

Elections 2015 : 1ère réunion de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs

Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** a tenu le 8 juin à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015).

Le communiqué rappelle que la loi 11-30 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

http://www.quid.ma/politique/elections-2015-1ere-reunion-de-la-commission-speciale-daccreditation-des-observateurs/

Le CNDH joue un rôle centrale dans l'observation des élections de 2015

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, dirigée et coordonnée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prépare les prochaines échéances électorales de 2015.

Le CNDH joue en effet un rôle central dans l'observation des élections. D'une part, il est chargé de par le Dahir qui l'a créé (article 25) de la mission d'observation neutre et indépendante des scrutins. De l'autre, et de par la loi 30.11, il assure la présidence et le secrétariat de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs.

Cette commission a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation des différentes échéances électorales prévues en 2015.
L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des **conseils des régions et des communes** prévue le 4 septembre 2015, des **conseils des préfectures et provinces** (17 septembre 2015) et de la **Chambre des conseillers** (2 octobre 2015).
La loi 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.
Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.
Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Le CNDH avait déjà assuré plusieurs missions d'observation, soit au titre de l'article 25 de la loi qui l'a créé, soit avant la promulgation de ce Dahir. Les deux dernières missions ont eu lieu le 1er juillet 2011 (référendum constitutionnel) et le 25 novembre 2011 (législatives).

Pour sa part, la Commission d'accréditation a travaillé seulement pour les législatives de 2011, accréditant environ 3.300 observateurs, issus pour l'essentiel d'ONG marocaines.

Pour être accrédité en tant qu'observateur, il notamment faut que la candidature soit d'abord présentée par une ONG concernée, de par son statut, par les élections (ONG de droits humains, de citoyenneté, de participation politique...), ne pas être candidat, ne faire campagne pour aucun candidat.

Le nombre minimum d'observateurs considéré comme suffisant par les normes internationales est de 3% des sièges à pourvoir, à condition que ce nombre soit réparti selon un échantillonnage bien réparti selon les régions, les villes et les campagnes, les tailles des agglomérations et des bureaux etc...

Si vous souhaitez être observateur, il faut faire acte de candidature en passant par une ONG.

http://www.medias24.com/NATION/POLITIQUE/155655-Le-CNDH-jouera-un-role-central-dans-l-observation-des-elections-2015.html